البناء
السنة السابعة / الجمعة / 23 تشرين الأول 2015 / العدد 1914
Seventh year / Friday / 23 October 2015 / Issue No. 1914

طالب بإعادة الاعتبار للقرار 3379 الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية

«القومي» في مذكرة يطالب بان كي مون بالتحرك السريع لإرغام «إسرائيل» على وقف عدوانها وجرائمها ضدّ الفلسطينيين

نظّم الحزب السوري القومي الاجتماعي مساء الأربعاء الماضي (2015/10/21) اعتصاماً أمام مقرّ «الأسكوا» في وسط بيروت، تحية لجيل الانتفاضة الثالثة في فلسطين وتنديداً بجرائم العدو الصهيوني. وقد شارك في الاعتصام عدد كبير من ممثلي الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية ومسؤولي الفصائل الفلسطينية وفاعليات ثقافية وطالبية واجتماعية وحشد من القوميين والمواطنين.

وتخلّلت الاعتصام كلمات باسم الحزب السوري القومي الاجتماعي وتحالف القوى الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية، وأجمعت الكلمات على ضرورة توفير كلّ وسائل الدعم والتضامن مع أبناء شعبنا في فلسطين الذين يواجهون بالصدور العارية آلة الحرب الصهيونية التي تمارس بحقهم أعتى أنواع القمع والتعسّف والإجرام. كما أكد الخطباء أهمية التمسك بخيار المقاومة والانتفاضة لكونه السبيل الأنجع والأنجح والوحيد القادر على مواجهة الاحتلال وتحرير الأرض واستعادة الحقوق الوطنية والقومية.

وأعدّ «القومي» مذكرة باسم المعتصمين إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تطالبه بتطبيق مبادئ الأمم المتحدة من خلال التحرك السريع لإرغام الاحتلال «الإسرائيلي» على وقف عدوانه ضدّ الفلسطينيين، واتخاذ التدابير والإجراءات الفعّالة ضدّ كيان العدو كونه كياناً غير شرعي وغير طبيعي، قام على الاحتلال والاستيطان والعدوان والقتل والمجازر والجرائم المصنّفة جرائم ضدّ الإنسانية، بما يستدعي إعادة الاعتبار إلى القرار 3379 الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية، وتنفيذ كل القرارات الدولية التي تنص على حق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم وحق تقرير مصيرهم.

وفي ما يلي نص المذكرة:

نحن المعتصمين أمام مقرّ «الأسكوا» التابع للأمم المتحدة في بيروت، تنديداً بجرائم «إسرائيل» ضدّ الفلسطينيين العزّل، نناشدكم، التحرك السريع، من أجل إرغام الاحتلال «الإسرائيلي» على وقف عدوانه ضدّ الفلسطينيين، لأنّ ما يقوم به هذا الاحتلال من غطرسة وعدوان وقتل واستيطان هو جرائم ضدّ الإنسانية.

من الاعتصام أمام الأسكوا

> ممارسات الاحتلال «الإسرائيلي» وجرائمه لا تنحصر أخطارها بإبادة الفلسطينيين بل تتعدّاها إلى تعريض السلم والأمن الدوليّين للخطر والانهيار

لقد تأسّست الأمم المتحدة على مقاصد ومبادئ أساسية تنص على حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد اتخذت لنفسها حق القيام بالتدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدّد السلم وإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وأكدت حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان.

وحيث إنّ «إسرائيل» تنتهك كلّ هذه المبادئ، نتوجه إليكم، مطالبين الأمم المتحدة باتخاذ التدابير والإجراءات الفعالة ضدّ «إسرائيل»، لأنها كيان غير شرعي وغير طبيعي، قام على احتلال أرض فلسطين، ويسعى إلى تكريس احتلاله بخطط الاستيطان والتهويد الممنهجة، وبإبادة الفلسطينيين بعمليات القتل ضدّ الأطفال والنساء والشيوخ. والعالم كله على دراية بالمجازر الصهيونية التي تُرتكب بحق الفلسطينيين، والتي بدأت منذ أوائل القرن الماضي على أيدي العصابات الإرهابية «الإسرائيلية» من «الهاغانا» إلى «شتيرن»، إلى مجزرة دير ياسين وما تبعها من مجازر وحشية بحق شعبنا مستمرة إلى يومنا هذا.

إنّ جرائم «إسرائيل» ضدّ الإنسان الفلسطيني وضدّ الإنسانية ليست مستجدّة، بل هي ملازمة لنشأة هذا الكيان الإرهابي العنصري الاستيطاني الذي قام بالاحتلال على أساس وعد بلفور الاستعماري المشؤوم، والأمم المتحدة ذاتها، أدانته، ووصفت ممارساته بالعنصرية في قرارها الصادر العام 1975 والذي يحمل الرقم 3379 ويساوي بين الصهيونية والعنصرية.

إنّ إلغاء القرار 3379 في العام 1991، في المرحلة التي شهدت بداية السطوة الأميركية على العالم بعد تبدّل موازين القوى دولياً، شكل وصمة عار في تاريخ الأمم المتحدة. فـ«إسرائيل» لم تغيّر طبيعتها العنصرية، ولم توقف جرائمها ضدّ الفلسطينيين، ولم تلتزم القرارات الدولية التي تنص على حق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم وحق تقرير مصيرهم، بل ازدادت غطرسة وإجراماً وعنصرية.

لذلك، ندعوكم يا سعادة الأمين العام، إلى التزام المبادئ والمقاصد التي تأسست عليها الأمم المتحدة، وهذا يحتّمُ إعادة الاعتبار إلى قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية، وتحويل المجرمين الصهاينة إلى المحاكم الدولية لارتكابهم جرائم ضدّ الإنسانية، وطرد «إسرائيل» من الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأنها تواصل احتلالها لفلسطين وتنتهك القرارات الدولية التي تؤكد حق الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين وتقرير مصيرهم.

إنّ ما نشهده اليوم على الأرض الفلسطينية، من إجرام صهيوني بحق الفلسطينيين العُزّل، يندى له جبين الإنسانية. فهذا الاحتلال الصهيوني العنصري الاستيطاني المدجج بسلاح القتل الفتاك، يمارس بدم بارد أبشع أنواع القتل والمجازر، وتقتدي به المجموعات الإرهابية المتطرفة التي باتت تشكل خطراً على العالم أجمع، كما ويواصل سياساته الاستيطانية والتهويدية ضارباً عُرض الحائط القرارات الدولية، ما يستوجب أن تتخذ الأمم المتحدة التدابير الحاسمة والفعّالة لإنهاء هذا الاحتلال العنصري الاستيطاني ووقف المذبحة بحق الفلسطينيين والإنسانية جمعاء.

إنّ ممارسات وجرائم الاحتلال «الإسرائيلي» لا تنحصر أخطارها بإبادة الفلسطينيين بل تتعداها إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر والانهيار، وإلى استباحة حقوق الإنسان، وهما العنوانان الأساسيان اللذان قامت الأمم المتحدة على أساس حمايتهما. لذلك لا يجب التغاضي عن جرائم الاحتلال «الإسرائيلي» وأعماله الإرهابية العنصرية الإجرامية.

صرختنا اليوم من بيروت، عاصمة المقاومة أن: أوقفوا الحرب «الإسرائيلية» ضدّ شعبنا في فلسطين وضدّ الإنسانية جمعاء.

الرياض لا تنفي دور «الموساد» في فاجعة منى!

■ هتاف دهام

لم يحصل أن انهارت العلاقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية إلى هذا المستوى منذ الثورة الإيرانية. عندما وقعت فاجعة منى حاول البعض أن يتعاطى معها على أساس أنها حادثة عابرة وقعت قضاء وقدراً، لكن قلة من المتابعين رفضوا هذه الفكرة، واتجهوا إلى القول إنّ الحادث مدبّر ومخطط له وينطوي على عمل أمني كبير، بخاصة أنّ سبع شخصيات إيرانية وعراقية وأفغانية من الطائفة الشيعية تشكل أهدافاً مطلوبة للسعودية وللعدو «الإسرائيلي» على حدّ سواء، منها السفير الإيراني السابق في لبنان غضنفر ركن آبادي الذي له خصوصية أمنية متميّزة، لجهة عمله كسفير في لبنان، ولارتباطه الوثيق بحزب الله ولجهة وظيفته في مكتب قائد الثورة الإيرانية السيد علي خامنئي، فضلاً عن ضباط من الحرس الثوري وعلماء نوويين.

عندما مرّت الأيام من دون أن يكشف عن مصير هذه الشخصيات المفقودة سواء بين الناجين أو بين الجرحى أو بإظهار الجثث إنْ كان أصحابها بين الموتى. ذهب المتابعون إلى درجة التأكيد أنّ هناك عملاً أمنياً تشارك فيه «إسرائيل».

هذه الفرضية أكدها الرفض السعودي لأيّ نوع من أنواع التحقيق، ولأيّ شكل من أشكال التعاون فهي أخذت بصمات من كلّ الجثث قبل دفنها. وما جعل إمكانية معرفة مصير المفقودين سهلاً، كذلك المواقف الأميركية المترافقة مع مواقف منظمات المجتمع الدولي التي لم تحرك ساكناً، رغم وصول عدد الضحايا المعلن إلى ما يزيد عن 2200 في حين أنّ العدد الحقيقي يصل إلى أكثر من 4000 قتيل.

إنّ حادثة منى التي أتت لتصبّ المزيد من الزيت على النار المشتعلة أصلاً في العلاقة بين الإيرانيين والسعوديين، والتي أوصلها ملف اليمن وتداعياته إلى قمة الاشتعال، نقلتها إلى ذروة غير مسبوقة لامست الانفجار المباشر، وهذا يتضح من المواقف الأخيرة للسيد علي خامنئي تجاه الرياض، والذي تحدث عن الخبث السعودي، وأكد أنّ إيران لن تسكت عن حق أبنائها، إلى تصريحات قائد الحرس الثوري، وتهديد الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي يصنف معتدلاً السعودية بشكل مباشر بأننا سنستخدم لغة الاقتدار في ما لو اقتضت الضرورة لذلك، وكلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله خلال مجلس عاشورائي أنه سيكون لهذه النفوس الزكية التي أزهقت في منى بسبب التقاعس والتقصير والفشل، وبعد ذلك الاستعلاء، الأثر العظيم على انتهاء هذا الظلم التاريخي الذي يلحق بالأمة وبالحرمين الشريفين الذي يمثله هؤلاء الحكام.

عندما تقول صحيفة العدو «يديعوت أحرنوت» بوجود كنز إيراني ثمين في قبضة «الإسرائيليين»، فإنّ المتابعين أنفسهم يفسّرون هذا الكنز بأنّ الشخصيات السبع أو جميعها هي في قبضة «الإسرائيليين»، لا سيما أنّ هذا الكلام لم يستبعده رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني علاء الدين بروجردي الذي أبقى إمكانية صحة هذا الخيار قائمة، مع تأكيده «أنّ شهوداً عياناً شاهدوا السفير ركن آبادي وهو ينقل حياً في سيارة إسعاف إلى المستشفى بعد حادثة التدافع».

لقد أضحى مؤكداً بعد التسريبات «الإسرائيلية» أنّ عملية منى عملية استخبارية كانت تستهدف ركن آبادي وغيره من الشخصيات المفقودة، فالتنسيق الأمني السعودي – «الإسرائيلي» بات مكشوفاً، ووفقاً لتقارير «إسرائيلية» لم تنفها المملكة، أبدى مسؤولون سعوديون استعداد بلادهم للتعاون مع «إسرائيل» لضرب إيران. ويشير المتابعون إلى سابقة سجلت في هذا المجال تمثلت بعمل أمني طال أحد العلماء النوويين في فريضة الحج في العام 2009 في مكة المكرمة ولم تتعاون حينها السعودية ووضعت يومذاك علامات استفهام حول بصمات الموساد «الإسرائيلي». فالأيام المقبلة أيام انتظار قاسية وثقيلة لمعرفة اتجاه الأحداث ومسارها. واختبار إيران في ردّ فعلها في مرحلة تنفيذ الاتفاق النووي... وكيف سيكون؟ ومتى؟

حزب الله: المقاومة سترسم مستقبل لبنان والحل في سورية سيكون لمصلحتها

أكّد حزب الله أنّ «التطورات في سورية ستُنتج حلّاً لمصلحة مشروع المقاومة وخيار المقاومة»، مشيراً إلى أنّ مستقبل لبنان سترسمه المقاومة.

قاسم

وفي هذا الإطار، رأى نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم أنّ «طريق الحل في لبنان يبدو مسدوداً، ولا يوجد أُفُق للمعالجات، لأنّ هناك من لا يزال يعتمد على التطورات الإقليمية».

وأشار قاسم في كلمة له في الليلة الثامنة من عاشوراء في «مدرسة الإناث» في بيروت إلى أنه «عادةً في بلدان العالم، عندما تُسدّ الأمور وتتعطّل المؤسسات، يقترحون إعادة الانتخابات النيابية من أجل إعادة إنتاج السلطة حتى تتغيّر بعض الوجوه ويصبح هناك حراك جديد. ولكن للأسف بعض الذين يريدون هذه الانتخابات، يريدونها على شاكلتهم»، متسائلاً «ما هو معنى أن نخوض الانتخابات على قانون الستين الذي أنتج تلك الفئة؟»، وقال: «إذا خضنا الانتخابات على القانون نفسه فستبقى هذه الفئة هي ذاتها، يزيد واحد هنا أو ينقص واحد هناك ولكن لا تغيّر في المشهد على الإطلاق، لذلك قبلنا بالتمديد لأنّ الرموز ستبقى». واعتبر قاسم أنّ «الحلّ الوحيد لإنتاج سلطة تتحمّل مسؤولياتها أن يكون هناك قانون انتخابات نسبي، هذا القانون يأتي بالأشخاص المستحقّين، أما بالقانون الأكثري فيأتي الذين يمتلكون أموالاً والإقطاعيون، وتُلغى كل القوى الأخرى. وهذا أمر خاطئ».

وقال: «سمعنا في الأيام الأخيرة خطاباً تحريضياً متجدّداً، لأنّ الخطاب التحريضي لم يتوقف، ولكن يكون مرةً مختلفاً وأخرى بأشخاص مختلفين، هذا الخطاب التحريضي هو دليل إفلاس، واستخدام مفردات الفتنة دليل عجز. وهذا ما يعقّد الأمور بدلاً من تسهيلها، ولا فائدة من تلك القنابل الصوتية التي لا قيمة لها، وعلى كلّ حال هم يشتمون ونحن نعمل. وهم يصرخون ونحن نبني. هم يثرثرون ونحن نجاهد ونقاتل. والعبرة في النتائج».

وأكّد أنّ «التطورات في سورية ستُنتج حلاً لمصلحة مشروع المقاومة، وخيار المقاومة».

صفي الدين

من جهته، أكّد رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله السيد هاشم صفي الدين، خلال مجلس عاشورائي في بنت جبيل «أننا اليوم نتحمّل مسؤولية كبيرة جداً، حيث تعلّمنا من المقاومة وتجربتها أن نتحمّل هذه المسؤولية ونكون أهلاً لها، وأنّ أعداءنا سيخيبون وسيفشلون، فيما المقاومة ستبقى»، مشدّداً على أنّ «المستقبل الآتي للبنان الذي يتخبّط اليوم في أزماته نتيجة أداء بعض السياسيين الفاشلين والقاصرين، سترسمه المقاومة وكل الشرفاء في هذا البلد. وهو المستقبل الحقيقي الذي لا نشكّ فيه أبداً، لأننا مطمئنّون جداً لهذه المعركة، وكذلك لمستقبلها، بالرغم من معرفتنا التامة بالتضحيات التي ستُبذل».

رعد

من جهة أخرى، أكّد رئيس كتلة الوفاء للمقاومة، النائب محمّد رعد أنّه «إذا كان هناك من أمن يتغنّى به وزير الداخلية (نهاد المشنوق) فهو الأمن الداخلي والاستقرار والسلم الأهلي الذي حققته المقاومة والمجاهدون الذين تصدّوا ومنعوا التكفيريين من أن يُنشئوا إمارة لهم تصل إلى الساحل اللبناني، وربما كانت تصبح العاصمة هدفاً من أهدافهم». وأضاف رعد خلال المجلس العاشورائي المركزي في بلدة السكسكية في منطقة الزهراني: «نحن الذين نحفظ للبنان سلمه الداخلي. ولولا حضور المقاومة وجهوزيّتها لم ينعقد الحوار ولم تتشكّل حكومة، ولا «حدا يربّح حالو جميلة» لا بالحوار ولا بالحكومة».

فضل الله

بدوره، رأى عضو الكتلة النائب حسن فضل الله أنّ «فريق 14 آذار ما زال يُكابر ولا يريد النزول عن الشجرة، وما زال يمنّي نفسه بحدوث متغيّرات لمصلحته ساعة في سورية، وأخرى في اليمن وفي أماكن أخرى. وهو لن يتعلّم من تجارب الماضي»، معتبراً أنّ «مُجريات الأحداث في سورية ليست لمصلحته، حيث المبادرة اليوم في يد الدولة والجيش الذي يتقدم من محور إلى محور، ومن منطقة إلى منطقة».

وأوضح فضل الله في كلمة له في مجلس عاشورائي في بلدة يحمر الشقيف أنّ «الذين يدّعون التمسّك بالطائف والدستور هم أول من يطعن به، وأول من يهدّمه، وأول من يفكّك بنية هذه الدولة، ويوصلنا إلى المخاطر الاقتصادية والمالية والاجتماعية».

«أمل»: لإعادة الروح إلى المؤسسات وإلا الفوضى

دعت حركة «أمل» الجميع إلى إعادة تنظيم المسار السياسي من جديد بما يخدم إعادة الروح إلى عمل المؤسسات الدستورية، محذرة من أن المضي في سياسة التعطيل تؤدي إلى أخذ لبنان إلى الفوضى.

خليل

وفي هذا السياق، رأى وزير المال علي حسن خليل «أننا نعيش أبشع لحظات التفكك في عمل الدولة وإداراتها»، معتبراً أنّ «هذا الأمر يحمّلنا مسؤولية أن نركز جميعاً كلبنانيين وكقوى سياسية على اختلاف اتجاهاتنا، على إعادة تنظيم المسار السياسي من جديد، بما يخدم إعادة الروح إلى عمل مؤسساتنا الدستورية، وما يخدم تلبية مصالح الناس وتحصين الدولة لتستطيع أن تواجه التحديات القائمة اليوم على مستوى المنطقة والعالم».

وقال خليل خلال مجلس عاشورائي في بلدة الصرفند الجنوبية: «لا يمكن أن أبقى رافعاً شعاري ومطلبي من دون أن آخذ في الاعتبار شعار ومطلب الآخر. وإذا ما قاربنا الأمر على قاعدة إمكان التوافق بيننا حول كل الملفات، فنعتقد أن في استطاعتنا أن نحدث خرقاً في جدار هذه الأزمات التي نعيش».

وأضاف: «اليوم لو نظرنا من فلسطين إلى سورية والعراق، هذه النظرة حول كل ما يجري هناك، تفرض علينا كلبنانيين أن نعيد النظر في كل واقعنا بمسؤولية لكي نحفظ أولاً أمننا واستقرارنا الداخلي، نستبعد أي نقاش أو اشتباك حول دور مؤسساتنا العسكرية والأمنية، نعززها ونعطيها الفرصة لكي تستكمل حفظ الأمن والاستقرار، كما كان خلال السنوات الماضية، وهو إنجاز كبير، ونعمل من أجل تحديد نقاط الخلل لمعالجتها على المستوى السياسي».

قبيسي

وأكد عضو كتلة التحرير والتنمية النائب هاني قبيسي خلال إلقائه كلمة حركة «أمل» في المجلس العاشورائي ببلدة البيساريةً «أن التشريع بات ضرورياً ولم يعد جائزاً الاستمرار في تعطيل عمل المؤسسات الدستورية وخصوصاً مؤسسة المجلس النيابي»، معتبراً أن «تعطيل التشريع تعطيل لحقوق واحتياجات الناس الذين لم يعد بوسعهم تحمل سياسة المراوحة»، وموضحاً أن «المضي في سياسة التعطيل للمؤسسات، تؤدي إلى أخذ لبنان نحو الفوضى».

ودعا «الجميع إلى تحمل المسؤولية الوطنية من اجل حماية لبنان وإطلاق عمل المؤسسات وفي مقدمها مجلس الوزراء ومجلس النواب».

قبلان

وأشار عضو هيئة الرئاسة في حركة «أمل» رئيس مجلس الجنوب قبلان قبلان خلال المجلس العاشورائي في بلدة بيت شاما إلى أننا «نعيش في بلد تحوطه الأخطار من كل جانب وتتلبد غيوم فوق سمائه من كل حدب وصوب». وقال: «إذا أردنا أن نتحدث في شي مضيء في حاضرنا وماضينا فهي المقاومة التي انتصرت على إسرائيل، أما ما تبقى فغيوم سوداء ومشاكل نتخبط فيها، من رئاسة للجمهورية فارغة خالية إلى حكومة معطلة ومرتبكة إلى مجلس نيابي مغيّب إلى اقتصاد متهالك، وإلى أمن ضعيف وأخطار في الجنوب من إسرائيل وأخطار في الداخل من الفتنة وأخطار على الحدود من التكفيريين المتربصين بهذا الوطن وبهذه الأمة؛ والنفايات في الشوارع وحدث ولا حرج عن كل ذلك. والآذان قد صمت والعيون قد أصابها الرمد ولم تعد ترى. وليس في الأفق ما يشير إلى أننا ذاهبون نحو انفراج».

خليل متحدثاً في الصرفند

واعتبر أن «أمامنا فرصة صغيرة هي فرصة الحوار الذي دعا اليه الرئيس نبيه بري. هذه الفرصة إذا لم تلتقط ويستفاد منها فعندها سيدفع هذا الشعب الثمن لما يحضر ولما يحاك ولما يخطط لهذا البلد».

مسيرة عاشورائية

إلى ذلك، دعت قيادة إقليم بيروت في حركة «أمل» إلى المشاركة في مسيرة العاشر من محرم التي ستنطلق عند التاسعة والنصف من صباح يوم غد السبت من تحت جسر الغبيري على طريق المطار باتجاه روضة الشهيدين، حيث يلقي الوزير خليل في الختام كلمة باسم قيادة الحركة.

تحية للشعب الفلسطيني

على صعيد آخر، توجّه المكتب السياسي لحركة «أمل» ببيان، بالتحية إلى الشعب الفلسطيني «الشقيق الباسل في صموده بمواجهة الإرهاب والجريمة الإسرائيلية المنظمة والمتمادية عبر عمليات البطش والقتل والإعدام».

ودعا المكتب إلى «أوسع تضامن شعبي عربي وإلى استعادة موقع القضية الفلسطينية كقضية مركزية لأمتنا، ووقف حروب الاستنزاف الأهلية لمواردنا وطاقاتنا واعتماد الحلول السياسية في أقطارنا العربية وتركيز الدعم للشعب الفلسطيني لتحقيق أمانيه الوطنية».

مصير الجلسة التشريعية رهن اتصالات برّي

شروط الأفرقاء: سلة متكاملة والرئيس أولاً

لم يتبيّن الخيط الأبيض من الأسود بعد بشأن مصير الجلسة التشريعية بانتظار حسم نتائج الاتصالات التي يجريها رئيس المجلس النيابي نبيه بري مع مختلف الأطراف للاتفاق على موعد الجلسة وجدول أعمالها، الذي تضع بعض الجهات شروطاً عليه لحضور الجلسة.

وعشيّة اجتماع هيئة المجلس النيابي المقرّر يوم الثلاثاء المُقبل لوضع جدول الأعمال، أدلت أطراف معنيّة بهذا الأمر بمواقف حدّدت فيها شروطها لحضور الجلسة.

وفي السياق، أكّد عضو كتلة القوات اللبنانية النائب إيلي كيروز أنّ «لم نتلقَّ دعوة إلى جلسة تشريعية لأنّ هيئة مكتب المجلس ستجتمع الثلاثاء المقبل»، لافتاً إلى أنّ «مشاركتنا في الجلسة التشريعية تتوقّف على مضمون جدول الأعمال، لكنني لا أريد استباق الأمور، فهذا الموضوع يحتاج إلى قرار من الحزب. لكن من الواضح أن لنا أولويات، خصوصاً في ما يتعلق بقانون الانتخاب وقانون استعادة الجنسية».

من جهته، شدّد عضو كتلة الكتائب، النائب فادي الهبر، أننا ككتلة حزب الكتائب، «ملتزمون تطبيق الدستور الذي نعتبره «مقدّساً»، وخصوصاً في هذا الظرف الصعب. ينصّ الدستور على عمل وحيد للمجلس النيابي راهناً، وهو انتخاب رئيس للجمهورية، وهذا الأمر يحلّ المشكلات كلها، ويُنهي حال الشغور على مستوى المؤسسات كلها».

وأشار إلى أنّ «أزمات الناس تهمّنا، ولذلك، ندعم رئيس الحكومة تمام سلام في اتخاذ قرار عقد جلسة لمجلس الوزراء، لأنه لا يجوز أن نبقى «نائمين نوم أهل الكهف»، موضحاً أنّ «القروض التي يتمّ التداول في شأنها ذات فوائد وهي تزيد الدَّين، ولا يخسرها لبنان لأنها ليست هبات، وهي تهمّنا، خصوصاً أنّ بينها مشاريع حيوية كسدّ بسري وغيره، لكننا لا نريد تفريغ البلد ورئاسته، ولا نريد أن يعتاد الناس على الفراغ وتغييب رئيس الجمهورية المسيحي، وعدم تطبيق الدستور».

وفي السياق نفسه، تمنّى عضو كتلة المردة الوزير السابق سليم كرم، «المشاركة، لكن تبقى الأولوية بالنسبة إلينا انتخاب رئيس «لبناني» للجمهورية». وأعلن «أننا سنشارك في الجلسة التشريعية إن عُقدت بناءً على أُسُس واضحة وجيدة. غير أننا نأمل التمكن من إقرار القروض، لأنّ دولاً كثيرة تحتاجها، بينما هي بين أيدينا ولا نستفيد منها».

وجدّد عضو تكتل التغيير والإصلاح الوزير السابق غابي ليون التأكيد «أننا مصرّون على عدم المشاركة إن لم يشمل جدول الأعمال قانون الانتخاب وقانون استعادة الجنسية. فنحن نحضر جلسة يشكل جدول أعمالها «سلّة متكاملة» تتضمّن قانونَي الانتخاب واستعادة الجنسية، إلى جانب القروض والهبات، ذلك أننا أوضحنا مفهوم تشريع الضرورة الذي يجب أن يشتمل على كل ما هو ضروري لاستمرارية الدولة ومصلحتها العليا، إضافة إلى ما يندرج في إطار تكوين السلطة».

«منبر الوحدة»: لحال طوارئ بيئية

دعت الأمانة العامة لـ«منبر الوحدة الوطنية»، ببيان، بعد اجتماعها برئاسة نائب الأمين العام عطاالله دياب، «الأفرقاء في السلطة إلى تحكيم العقل ونبذ الخلافات والمحاصصة بينهم، خصوصاً في هذا الظرف العصيب والخطير الذي تمر فيه البلاد، والتلاقي على عمل وطني موحد يصب في خدمة الوطن والمواطن قبل فوات الأوان ونفاد الصبر».

ورأت «أن الأجواء العامة عند معظم أطياف الشعب أصبحت حبلى بالنقمة على المسؤولين الذين لم يستطيعوا قولاً وفعلاً لتاريخه، أن يبتوا موضوع النفايات»، مطالبة الحكومة بـ«إعلان حال طوارئ بيئية قبل حلول كوارث صحية بعد الشتاء»، ومناشدة «مَن هم في سدة القرار القضائي، التحلي برحابة الصبر في معالجة صرخة الشباب حين يتبين لهم في التحقيق صدقية وبراءة هؤلاء في مطالبهم المحقة والتي هي في الوقت نفسه مطالب الشعب ذاتها».

من جهة أخرى، تمنت الأمانة «أن تنتهي مأساة الشعب السوري في أسرع وقت وأن تعود سورية كما كانت موحدة ومستقلة وعروبية»، داعية «جميع الفئات الفلسطينية إلى توحيد كلمتها تجاه العدو الصهيوني المحتل».

«اللقاء الوطني»: التهديد بفرط الحوار دعوة لإسقاط عوامل التهدئة وانفلات الساحة

رأى «اللقاء الوطني» في بيان إثر اجتماعه الدوري في منزل الوزير السابق عبد الرحيم مراد وبرئاسته، أنّ «الحوار بين اللبنانيين حاجة وضرورة ملحّة، خصوصاً في هذه الظروف الداخلية والإقليمية المقلقة، وفي ظلّ الاصطفاف العمودي الذي لا يُخفى على أحد، فبعض الجهات تهدّد بفرط عقد الحوار نتيجة حسابات ومزايدات سياسية شعبوية، من دون مراعاة للوضع اللبناني والظروف المحيطة به. وهذا الأمر يُعتبر دعوة مكشوفة لإسقاط كلّ عوامل التهدئة وانفلات الساحة نحو الانشداد إلى عصبيات تغذّيها غرف سوداء تضمر الشر للبنان واستقراره»، مؤكّداً أن «لا بديل من الحوار الذي وإن كنا نتمنى أن يكون موسّعاً وشاملاً كل مكونات الوطن، وأن يكون لإنتاج قانون انتخابي مُنصف وعادل، جاعلاً من لبنان دائرة انتخابية واحدة في إطار النظام النسبي كبداية لإصلاح سياسي شامل».

وأمل «تجاوب الكتل النيابية مع نداء الرئيس نبيه بري في أخذ المجلس دوره التشريعي وانتظام جلساته التشريعية، ما يُسهم في دفع عَجَلة البلاد نحو الدوران في مختلف المجالات»، معتبراً أنّ «تعطيل المجلس وشلّ عمله يشكّل طعنة للحياة الوطنية العامة، وهو انتقاص فاضح من مهمات الوكالة المعطاة من الشعب لممثّليهم»، مطالباً «الكتل النيابية كافة بفصل دور المجلس التشريعي عن أي مسألة سياسية أخرى، لما له من انعكاسات خطيرة على لبنان وانتظام الحياة العامة فيه، بما فيها الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحياتي».

وشكر اللقاء «الجهود الروسية والدور الذي تقوم به لمكافحة الإرهاب الذي يحاول المساس بوحدة سورية أرضاً وشعباً، ما يفسح المجال للكيان الصهيوني من الاقتراب من أحلامه المزعومة في ظلّ حال الاقتتال والاحتراب التي تشهدها مدننا العربية»، مؤكّداً أنّ ما سمعه من المسؤولين الروس «يُعطي الاطمئنان بأنّ التدخل الروسي العسكري سيمهّد الطريق لحلّ سياسي يجمع الأطراف السورية إلى طاولة الحوار الوطني، ويحافظ على وحدة سورية، وعلى احترام خيارات الشعب السوري باختيار قيادته».

وحيّا اللقاء «الانتفاضة الشعبية المباركة في فلسطين المحتلة»، معتبراً أنها «تخطّت كلّ الأُطُر الأمنية والسياسية، وأسقطت كل التسويات مع العدو الصهيوني». ودعا إلى «صحوة عربية تستعيد مكانة فلسطين في أولويات العمل العربي لأنها القضية العربية الأولى، ولا يجوز تقديم الحسابات السياسية الداخلية عليها»، مشيراً إلى أنّ «التمنيّات بالدعم لا تكفي، لأنّ هناك مسؤولية عربية كاملة تجاه فلسطين وشعبها».

الرفاعي نوّه بدور بري الوطني

أحيا رئيس مجلس النواب نبيه بري الليلة الثامنة من ليالي عاشوراء بمجلس عزاء أقيم في قاعة أدهم خنجر في المصيلح، بحضور رئيس المكتب السياسي لحركة «أمل» جميل حايك ممثلاً بري وعضو كتلة «التحرير والتنمية» النائب هاني قبيسي، المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، مفتي بعلبك الشيخ بكر الرفاعي، أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان فتحي أبو العردات، على رأس وفد من حركة «فتح» وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، محافظ النبطية القاضي محمود المولى، المدّعي العام في الجنوب القاضي رهيف رمضان، عضو هيئة الرئاسة في حركة «أمل» قبلان قبلان، وقيادات أمنية وعسكرية وقضائية.

وألقى المفتي الرفاعي كلمة استهلها بالحديث عن مزايا الإمام الحسين وثورته. وأكّد أنّ «مَن كانوا مع الحسين فهم مع الله ومن كانوا ضدّ الحسين كانوا مع إبليس، وأنّ القرآن سمّى الجميع مسلمين، وأنّ الشيعة والسنة هما مذهبان وليسا دينين. والمطلوب جعل قضية استشهاد الإمام رافعة لقضايا المسلمين في الانفتاح والعدالة والوحدة».

وقال الرفاعي: «المطلوب أن نعيش موحّدين نقبل بالآخر، وأن نحترم الاختلاف الذي لا يُفسد للودّ قضية. إنّ مهمّتنا في الحياة هي القضاء على المرض، وليس القضاء على المريض. ولو كان الحسين حاضراً اليوم ماذا كان ليقول لنا؟ لكان قال لإخوتنا في فلسطين يا ليتنا كنا معكم لنفوز فوزاً عظيماً».

وأضاف: «إنّ الخطر الحقيقي هو هناك في فلسطين المحتلة، يهدّد كل قيمنا ورسالتنا، هناك محاولات حقيقية لتهديد المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً. إنّ هذا المكان المقدّس مهدّد، وهو في عين الخطر والتهديد».

وختم كلمته بالتنويه «بالدور الوطني للرئيس بري وجهوده الحوارية»، متمنيّاً على جميع اللبنانيين «العمل موحّدين من أجل الحفاظ على لبنان والعمل من أجل قيامته».